

Carnegie Papers for International Peace Middle East Series

Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring the Gray Zones.

By: Marina Ottaway (Carnegie Endowment for International Peace).
and Roberto Aliboni (Istituto Affari Internazionali of Rome " IAI ").

April, 2006

الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية

في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية.

مقدمة:

خلال العقد الزمني الأخير، رسّخت الحركات نفسها كلاعبة سياسية أساسية في الشرق الأوسط. وستحدد هذه الحكومات مع الحركات المعتدلة كما الراديكالية ما ستتكتشف عنه سياسة المنطقة في المستقبل المنظور. لقد أظهرت الحركات قدرتها، ليس فقط في صوغ رسائل ذات جاذبية شعبية واسعة، وإنما أيضاً، والأكثر أهمية، في إنشاء منظمات ذات أساس إجتماعي جديد وبتطوير إستراتيجيات سياسية متماسكة، حيث فشلت، عموماً، أحزاباً أخرى وبكل الحسابات. وقد أصبح الناس في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، مدركين لأهمية الحركات الإسلامية فقط بعد أحداث درامية كالثورة في إيران وإغتيال الرئيس المصري أنور السادات. وإنصبّ الإهتمام بشكل أكبر على تلك الحركات منذ الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001. وبالنتيجة، تُعتبر الحركات الإسلامية، والى حد كبير، حركات خطيرة وعدائية، وإنّ هكذا توصيف يُعتبر دقيقاً بما يخص المنظمات في الطرف الراديكالي للطيف الإسلامي والخطيرة بسبب إستعدادها للجوء الى العنف من دون تمييز في سعيها وراء أهدافها. وعلى كل، ولأنّ المنظمات الإرهابية تشكل تهديداً أنياً، إهتمّ صناع السياسة في جميع البلدان بمنظمات العنف بطريقة متفاوتة.

إنّها تلك المنظمات الإسلامية السائدة، وليس الراديكالية، هي تلك التي تملك التأثير الأكبر على النشوء السياسي المستقبلي للشرق الأوسط، حيث أنّ أهداف الراديكاليين المتكلفة (والحمقاء) بإعادة تأسيس الخلافة التي توحد العالم العربي، أو حتى الهدف بفرض قوانين وأنظمة إجتماعية على البلدان العربية المستقلة مستلهمة من التفسير المتشدد للإسلام، قد زالت اليوم من الواقع ولا يتم الإعتراف بها. ولا يعني ذلك أنّ المجموعات الإرهابية ليست خطيرة. بإمكانها التسبب بخسائر كبرى في الأرواح حتى في أثناء مواصلتها السعي وراء الأهداف المستحيلة. لكنّه من غير المحتمل أن يغيروا وجه الشرق الأوسط.

إنّ المنظمات الإسلامية السائدة هي مسألة مختلفة، عموماً، فهي تملك تأثيراً قوياً على الأنظمة الإجتماعية في عدد من البلدان حيث عملت على إعاقة وقلب التوجهات العلمانية كما عملت على تبديل طريقة إرتداء الثياب والسلوك العربي. إنّ الهدف السياسي الآني لهذه المنظمات هو أن تصبح قوة قوية بواسطة المشاركة السياسية العادية لبلادها، وهو ما ليس مستحيلاً، إذ تمّ الإعتراف بها في بلدان كالمغرب، الأردن، وحتى مصر التي لا تزال تحظر جميع المنظمات السياسية الإسلامية، لكن لديها اليوم 88 من الأخوان المسلمين في البرلمان المصري. إنّ السياسة وليس العنف و ما يعطي الإسلاميين هذا النفوذ والتأثير.

وبما يتعلق بهدف هذه الورقة، فإنّ الحركات الإسلاميّة السائدة هي تلك التي تحاشت العنف أو التي تخلّت عنه وتواصل السعي نحو أهدافها من خلال النشاط السياسي السلمي.

هذا تعريف معتدل ولا يقوم بافتراضات عمّا يؤمن به حقاً إسلاميون كهؤلاء. كما أنّه يفترض أنّ هذه الحركات ملتزمة بالديمقراطية بشكل حقيقي، وبأنّها تخلّت عن هدفها بأن تجعل " الشريعة " أو القانون الإسلامي الإسلامي، أساساً لجميع القوانين وبأنّها تقبلت حقاً الحقوق المتساوية للنساء. لقد اخترنا بتأن هذا التعريف المعتدل كنقطة بداية لعرض يسعي لتوضيح وتفسير المعتقدات، الأهداف النهائية، وإستراتيجيات هذه الحركات اللاعنفية.

ومن بين المنظّمات الإسلاميّة العربيّة التي تلتزم النشاط السلمي تسترعي إهتمامنا الأحزاب والحركات التالية: حزب العدالة والتنمية في المغرب (" Parti de la Justice et du Developpement " PJD)، حزب الوسط وحركة الإخوان المسلمين في مصر، حزب الإصلاح في اليمن، جبهة العمل الإسلاميّة في الأردن، حركة الدستور الإسلامي في الكويت، وجمعية الوفاق في البحرين. وهناك أحزاب إسلاميّة أخرى خاضت الإنتخابات- المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة وحزب الدعوة في العراق، حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين- مما يشير الى إرتباطها بالمناقشات والتوجهات في هذه الورقة، لكنّها غير مشتملة في هذا التحليل بشكل واسع، لأنّ تلك الحركات تفتقر الى صفات تحاشي العنف والمشاركة في نظام سياسي مؤسس.

وقد عقدت Carnegie Endowment و Istituto Affari Internazionali of Rome (IAI) في إيطاليا بالشراكة مع German Marshall Fund، مؤسسة A2TANA AG في ألمانيا مع دعم من Chamber of Commerce العربي- الإيطالي، إجتماعاً في روما في تشرين ثاني 2005 مع ممثلين لمجموعات إسلاميّة من البلدان العربيّة. وقد كشف يومان من المناقشات بين محللين من ثلاثة مؤسسات غربيّة وناشطين إقليميين عن الغموض المستمر للإسلاميين حول عدد من المسائل الحرجة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعندما نعود الى هذه المسائل، التي لا يبدو تفكير المجموعات الإسلاميّة فيها واضحاً، نعود إليها باعتبارها " مجالات رماديّة ".

ولا تدعي هذه الورقة بأنّها خلاصة للمناقشات الحاصلة أثناء إجتماع روما، وإنّما هي تمثلاً لتقييم المؤلفين الخاص للمجالات الرماديّة لتلك المناقشات المكشوف عنها، كما أنّها تقترب من حوارات أخرى مع إسلاميين من قبل أعضاء من فريق مؤسسة Carnegie ومن كتابات لأفراد ومجموعات مختلفة. وبأننا نقوم بالتركيز على سنة مجالات رماديّة هي: القانون الإسلامي، العنف، التعددية، الحقوق السياسيّة والمدنيّة، حقوق المرأة، والأقليات الدينيّة. إنّ وجود مجالات رماديّة كهذه يمكن تفسيره كنتيجة للإزدواجية وللرفض المدروس من قبل الحركات الإسلاميّة السائدة لجهة إعلان ما تؤمن به حقاً حول المسائل الحساسة الأساسيّة وذلك حتى لا يشعر الغرب بالخطر وكي لا تخسر سمعتها كحركات معتدلة. إلا أنّ وجود المجالات الرماديّة يمكن تفسيره أيضاً بالتطور المستمر في تفكير وفي إستراتيجيات الإسلاميين، كما في التنافس الجاري داخل كل مجموعة حول التوجّه السليم للحركة. وقد تكون الحركات الإسلاميّة أقل صراحة حول إعلان أهدافها، إلا أنّ المحللين الذين تابعوا هذه المسائل عن قرب على مدى سنوات وقرأوا كتاباتهم وكان لديهم حوارات سابقة مع المجموعات الإسلاميّة، ليس لديهم أي شك بأنّه هناك تطور حقيقي في تفكيرهم.

وقد تكون إجتماع روما وهذا التحليل من قبل Carnegie، IAI، و Herbert- Quendt- Stiftung نقطة البداية لعمليّة فهم موقف الإسلاميين، لأنّ المنظّمات الإسلاميّة تعتبر مهمّة للغاية سياسياً، كما أنّ الإجتماع والتحليل يُعتبران حاسمين لفهم المواقف التي تتخذها هذه المنظّمات وللمتابعة، عن قرب، التطور في تفكير المجموعات المختلفة.

نشوء وتطور الحركات الإسلاميّة

يفترض الإسلاميون، في العالم العربي اليوم، الحصول على دور كانت تلعبه ذات مرّة الحركات التحرريّة الوطنيّة والأحزاب اليساريّة. إنهم الحركات أصحاب الثقل للقرن الواحد والعشرين، كما أنّهم جزءاً لا يتجزأ من النسيج الإجتماعي، ويدرك الإسلاميون أهميّة المنظمة الجيدة وهم بذلك قادرون على تحريك دوائر إنتخابيّة مهمّة. وتصف إيديولوجيتهم حلاً بسيطاً للأزمات المتواصلة للمجتمعات العربيّة المعاصرة- العودة الى الأسس، أو الروح الحقيقيّة للإسلام.

وفي الواقع، كان شعار " الإسلام هو الحل " شعار الإخوان المسلمين في مصر لزم من طويل، وككل الحركات الناجحة، كان الإسلاميون قادرون على أعراف وتعاليم فلسفيّة معقّدة وطويلة في الشعارات البسيطة التي حلت، وبسرعة، محل

العروبة الإشتراكية، اللتان حكمتا المنطقة في السبعينات. وبالنتيجة، يمثل الإسلاميون، وفي أغلب البلدان، القوى الوحيدة القابلة للحياة والمعارضة للأنظمة اللاديمقراطية الموجودة.

لقد أصبح نشوء الحركات الإسلامية مدعاة لقلق كبير للعلمانيين العرب وللحكومات الغربية التي تشتبه بأهداف هذه الحركات، أما الحكومات العربية في خانة من القوة المتنامية لأية حركة تعكّر صفو الحكم. إنّ الحركات الإسلامية السائدة، التي تدور المناقشات حولها في هذه الورقة،- والتي تُدعى بالحركات المعتدلة- كانت قد تخلّت جميعها عن العنف وإختارت التقدّم نحو أهدافها من خلال الوسائل السياسية، وبالنتيجة أصبحت هذه الحركات مؤيدة ومتحمسة للديمقراطية لأنها لا يمكن أن تكون ناجحة سياسياً في نظام سياسي فاشستي مغلق.

أما في بعض البلدان، فقد كان إعتناقهم للديمقراطية واللاعنف مجرد تطوّر متأخّر؛ وإنّ المخاوف مستمرة لجهة أن يكون هذا التحول مجرد نتيجة للنفعيّة، ومن أنّ هذه الحركات قد تعود الى طبيعتها الراديكالية الحقيقية بمجرد حصولها على السلطة.

إنّ بعض هذه الحركات يملك جذوراً تاريخية عميقة تعود الى بدايات القرن العشرين. وقد تأسست المنظمة الأولى، وهي الإخوان المسلمين المصرية، في العام 1928، وفي الخمسينات والستينات بدأ ظهور حركات مشابهة في لبدان أخرى، وفي أواخر السبعينات، أصبحت لآعبة سياسية مهمة بشكل واضح في عدد من الدول العربية المختلفة. وفي ذلك الوقت، ثابرت الحركات على أهدافها المزوجة لجهة تأسيس دولة إسلامية وتنفيذ " الشريعة " بشكل فوري، إلا أنّ هذه الأهداف أثبتت عدم إمكانية تحقيقها، فتخلّت، تدريجياً، عنها لصالح أهداف أكثر إعتدالاً ولرؤية سياسية أكثر براغماتية. وأدى واقع الكبت والقمع من قبل النظام الى الإنشقاق بين الحركات الإسلامية، وتحولت الأقلية نحو الإرهاب في الوطن والخارج. أما الأكثرية، فقد تخلّت عن العنف وركّزت على خلق شبكات أساسية لتنظيم الدعم الشعبي.

وإنّ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي إستخدمها الإسلاميون بشكل مريب، بما أنّها أفكار غريبة غير قابلة للتطبيق في المجتمعات العربية، كانت قد وجدت طريقها في بيانات المنظمات الإسلامية والأهم في إستراتيجياتها السياسية. وأصبحت المشاركة السياسية، خاصة في الإنتخابات، أولوية بالنسبة للحركات الإسلامية. وفي البلدان التي سمحت بتشكيل أحزاب إسلامية قانونية (المغرب والأردن)، قامت هذه الأحزاب بترسيخ حضورها القوي في البرلمانات. وفي العديد من البلدان التي إستمرت بحظر المشاركة القانونية للمنظمات الإسلامية أو حتى جبروتها على اللجوء الى المنفى (تونس، سوريا)، ظهرت الحركات الإسلامية أيضاً، كأصوات قوية ومؤيدة للديمقراطية المشاركة السياسية. إنّ حركات المعارضة الإسلامية التي عدنا إليها، والتي تركّز عليها هذه الورقة، تؤلّف فقط فئات المنظمات الإسلامية اللاعنفية والتي تلعب دوراً سياسياً في عدد من البلدان العربية اليوم. وتتضمّن الفئات الأخرى ما يمكن تسميته بالمؤسسة الإسلامية لعدة بلدان، وهي المنظمات الإسلامية المعقدة، رجال الدين والمؤسسات المقربة من الحكومة. وإنّ المؤسسة الدينية الإسلامية موجودة في أغلب البلدان، إلا أنّها مهمة في العربية السعودية ومصر خصوصاً، فالمؤسسة الوهابية في السعودية هي جزء متمم للهيكّل السلطة، كما أنّ العائلة المالكة تخلّت عن سيطرتها على معظم القضايا الإجتماعية والتعليمية الى حد أنّه من المستحيل واقعاً على طفل في البلد أن يدرس في مدرسة لا دينية أو أن تتمتع امرأة ما بحد أدنى من الحرية الشخصية بعيداً عن وصاية العائلة.

وتعتبر المؤسسة الدينية في مصر قوية أيضاً. فالمؤسسات الدينية الرسمية لمصر تتمحور حول جامعة الأزهر، التي بسطت نفوذها في العقد الأخير وتقوم بممارسة الرقابة على المنشورات وساهمت بجعل مجتمع مصر مجتمعاً أكثر محافظة عما كان عليه سابقاً ولوقت طويل.

إنّ المؤسسات الإسلامية الرسمية للبلاد العربية، وبغض النظر عن قوتها، لم تكن مصدر التحول السياسي، لقد كانت بالأحرى، قانعة ومكتفية بترك المجال السياسي للحكومة لتبسط نفوذها على المجال الإجتماعي بدلاً من ذلك.

إنّ نشوء الحركات الإسلامية اللاعنفية المعتدلة والساعية لدور ما في المجال السياسي في حين تقوم ببسط نفوذها على المجال الإجتماعي، يشكل تحدياً للحكومات وللمؤسسات الإسلامية، على الرغم أنّ هناك بعض المؤشرات من أنّ المؤسسات الدينية والأحزاب الإسلامية قد بدأت، وبشكل أكبر، تنتزع الإعجاب والإهتمام في بعض البلدان.

